التخصيص

مفهومه

أهدافه

مزاياه

محاذيره

مفهوم التخصيص

ما المقصود بالتخصيص. . .؟؟

جاء هذا التعبير في لغتنا العربية ترجمة للفظ PRIVATISATION الأجنبية.

وقد أسعفتنا خصوبة لغتنا العربية في تصور وإستخدام أكثر من تعبير للدلالة على مقابل اللفظة الأجنبية المشار إليها من معنى حتى تعددت التسميات إلى درجة تدعو للحيرة إن لم تدعُ للشك في مدى حرصنا على الفردية والمعارضة أو إصرارنا على التباين والإختلاف. . .!!

تخصيص، أم خصخصة، أم تخصيصية، أو خوصصة. . .، أم لا ندري ما يمكن أن يتفتق عنه أفق المعارضة والخلاف العربي العربي من أسماء ومصطلحات للدلالة على هذه العملية. . .

على كل حال، وإن كنا لا نجد في معجمنا العربي إشتقاقاً صريحاً في هذا المجال. . ، فإنني أعتقد أن الترجمة ـ في مثل هذه الحال ـ يمكن أن تدخل في نطاق البحث عن مصطلح مناسب. . .، وهنا يبدو أن أنسب المصطلحات ما كان أسهلها لفظاً وأكثرها دلالة. . .

ومن هذا المنطلق ربما كان تعبير (التخصيص) الذي يقابل (التعميم) من خاص وعام. . ، الذي استخدمته في هذا البحث أكثر التعابير سهولة وبساطة وقرباً من الدلالة على المقصود من هذه العملية، التي تعني بمفهومها المباشر نقل العام إلى الخاص. . ، أي نقل بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

فالتخصيص إذا يعني ـ بمفهومه المباشر ـ نقل ملكية أو إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص. . . سواء إتخذ ذلك شكل البيع المباشر أو التمليك أو المبادلة بالديون أو من خلال عقود الإدارة أو التأجير. . . .

ذلك هو المفهوم المباشر للتخصيص. . . ، ولكن يبدو من استعراض مجمل الآراء التي تتناول هذا الموضوع، أن التخصيص قد يمثل جزئية من عملية أشمل وأكثر تعقيداً تدخل في نطاق ما يعرف بالتكييف الإقتصادي أو إصلاح الهياكل الإقتصادية. . .

حيث تكاد تجمع الآراء أن مجرد نقل ملكية أو إدارة المؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص لا يحقق الأهداف المرجوة من التخصيص كعملية متكاملة. . . ، وذلك ما لم يقترن التخصيص بمجموعة من الإجراءات المرافقة أو المسبقة التي تضمن إخضاع المؤسسات بعد تخصيصها لآلية سوق سليمة الأداء تضمن جواً سليماً من المنافسة والحرية في تسيير نشاطها في ظل تلك المنافسة. . .

فمن المعروف أن مظاهر تحسين الكفاءة الناجمة عن التخصيص بمفهوم نقل الملكية أو الإدارة، لا تنطوي بالضرورة وبشكل تلقائي على تحسين مستوى الكفاءة المتعلق بتخصيص وتوزيع الموارد والسلع أو الخدمات. . ، لأن ذلك (أي كفاءة التخصيص والتوزيع) يتوقف بدرجة أكبر على هيكل السوق الذي تعمل فيه المؤسسة أكثر مما يتوقف على نوع الملكية أو شكل الإدارة. . .

ولذلك فإنه يبدو أنه لا يمكن زيادة كفاءة توزيع الموارد والسلع المنتجة إلا حين يكون التخصيص مصحوباً بتعرض المنشآت لضغوط المنافسة. . .

فالعامل الأكثر أهمية من نقل الملكية أو الإدارة هو الإخضاع للمنافسة ولآلية سوق سليمة الأداء. . .

والوصول لمثل هذه السوق سليمة الأداء يتطلب ـ في الحقيقة ـ أكثر من مجرد نقل ملكية أو إدارة المؤسسات العامة للقطاع الخاص. .

إنه يتطلب التوجه بثبات وإستقرار نحو عملية متكاملة لإصلاح مظاهر الخلل الهيكلي في الإقتصاد الوطني. . .

لذلك لا بد من أن تستبق عمليات التخصيص أو تتزامن مع إصلاح سياسات الإستثمار والنقد والإئتمان وتطوير السوق المالية والأسواق عامة وضمان تمثيلها

بحرية لعرض وطلب حقيقيين...

وكذلك تطوير ما يلزم من التشريعات المنظمة للأوضاع الإدارية والإقتصادية العامة ولظروف الإستثمار...

إضافة إلى ضرورة تطوير مفهوم الدعم بحيث ينقلب هذا الدعم من صورة دعم للإستهلاك إلى صورة دعم الإنتاج...

وتهيئة الظروف التي تضمن جدية الإدارة في القطاعين العام والخاص والتزامها بالقوانين والأنظمة والقضاء على مظاهر الضعف والفساد فيها..، وإخضاعها للمراقبة والمساءلة...

التخصيص والمنافسة

إلا أن إرتباط عملية التخصيص ـ على النحو الوثيق المشار إليه ـ بشرط قيام المنافسة، والتي يتطلب قيامها سليمة جملة من الإجراءات الإصلاحية الهيكلية في الإقتصاد الوطني وفي بعض الأوضاع الإدارية أيضاً..، يضعنا أمام مجموعة من التساؤلات منها على سبيل المثال:

إلى أي مدى يمكن تحقيق شرط المنافسة في ظل الأوضاع الإقتصادية العالمية السائدة..؟؟ ثم إلى أي مدى يمكن تحقيق المنافسة في واقع الأسواق المحلية الضيقة في بعض البلدان النامية ومنها بعض الأقطار العربية...؟؟

المنافسة المحلية

إذا افترضنا إمكانية تحقيق شرط حرية السوق وتوفير جو معقول من المنافسة في بعض المجتمعات المتقدمة ذات النظم الديموقراطية والإمكانات البشرية والمادية والتقدم التقني وسيادة النظام والقانون وتوافر الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة لإيجاد مثل تلك السوق (رغم ظلال الشك التي تكتنف سلامة وصدق تعبير تلك السوق في ضوء ما سوف نشير إليه في الفقرة التالية من مظاهر التكتل والإحتكار المنظم التي تعتبر سمة إقتصاد اليوم).

فإنه قد يكون من الصعب الوصول ـ في المجتمعات النامية ـ إلى نفس

الظروف التي تضمن قيام مثل تلك السوق، تلك الظروف التي يمثل الجانب الأكبر منها مستوى حضارياً أكثر مما يمثل مجموعة من الإجراءات التي يمكن تحقيقها بمجرد الرغبة في التغيير... هذا من جهة...

ومن جهة أخرى، هل يكفي حجم السوق في بعض البلدان النامية ومنها معظم الأقطار العربية، بكياناتها الإقليمية الضيقة، وببعدها عن صيغ التنسيق والتكامل الإقتصادي...، هل تكفي حجوم تلك الأسواق المحلية القائمة في تلك الكيانات لتحقيق شرط المنافسة المحلية بفرض توفر كامل شروطها ومتطلباتها...؟؟

ألا يعتبر تحقيق شرط المنافسة مع ضيق تلك الأسواق من قبيل الترف الإقتصادي...، حيث يبدو أن بعض المشاريع القائمة وكأنها تتمتع بشبه احتكار طبيعي للسوق..، وذلك نظراً لضيق تلك السوق للدرجة التي يبدو معها المشروع الوحيد في بعض أوجه الإنتاج وهو يعمل بأقل من طاقته المتاحة...!

فقد يبدو حجم السوق في الكثير من البلدان النامية الصغيرة ومنها معظم الأقطار العربية من الضآلة والضعف بحيث لا يكفي الطلب فيها لتشغيل مجموعة من المنشآت المتنافسة بكامل طاقاتها الإنتاجية...

لذلك قد يؤدي الإصرار على المنافسة في ظل هذا الضيق في الأسواق إلى هدر إقتصادي يتمثل في بقاء جزء كبير من الطاقات الإنتاجية للمنشآت المتنافسة عاطلاً..

أو تقوم الضرورة، علاجاً لذلك، إلى الإنتاج من خلال الوحدات الإقتصادية صغيرة الحجم والتي قد يبتعد نمط الإنتاج فيها عن شرط الحجم الإقتصادي المناسب الذي يحقق وفورات أكبر....

المنافسة الخارجية

إذا كانت حرية السوق والمنافسة شرطين لازمين لتحقيق أهداف التخصيص..، فهل المقصود بذلك السوق الداخلي أو المحلي فقط..، أم أن المطلوب هو التعرض أيضاً للمنافسة الخارجية والإنفتاح على الأسواق العالمية..؟

إن الدعوة للتخصيص كما يروج لها من قبل الهيئات الدولية والإقليمية تقترن

بالدعوة إلى تحقيق المنافسة كاملة، داخلية محلية وخارجية، وتشير أقلام الداعين لمثل هذه المنافسة إلى أن البيئة التنافسية بيئة صحية تتحقق فيها كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وذلك سواء قامت تلك المنافسة بين المنتجين المحللين (المنافسة الداخلية)، أو بين المنتجين المحليين من جهة وبين الموردين (منافسة الواردات)، أو بين المنتجين المصدرين المحليين ومنافسيهم من المنتجين الأجانب (المنافسة من خلال الصادرات)..

والحقيقة أن مثل هذه الدعوة للحرية الإقتصادية الكاملة والإنفتاح على الأسواق الخارجية تضعنا أمام عدة تساؤلات...

إن أول ما يمكن التساؤل عنه هو حقيقة الحرية الإقتصادية وصحة المنافسة في ظل الإقتصاد العالمي المعاش...

هل من الممكن، في ظل التطور الهائل في وسائل تقنية الإنتاج والإتصالات، ومع ظاهرة تركز الأموال والثروات والطاقات الإنتاجية المقترن بنوازع التحكم والسيطرة التي وصل معها النشاط الإقتصادي لمرحلة الكارتلات والإحتكار المنظم متعدد الجنسيات، والمنشآت الكبيرة والشركات العملاقة التي تتمتع بكل مزايا ووفورات الإنتاج الكبير المسيطر والتي تجني ثمار الضغط الإقتصادي والسياسي بحيث يبدو أنها أصبحت تدير إقتصاد وسياسة العالم... هل من الممكن في ظل هذا الواقع العالمي السائد أن نضمن توافر شرطي سلامة المنافسة وحرية الأسواق عملياً ومع الإعتذار لكل الإجتهادات النظرية مخلصة كانت أو موجهة...؟؟

ثم هل تنطلق الدول المتقدمة حقاً من مبدأ الحرية الإقتصادية الكاملة واحترام شرط المنافسة وضمان سلامته..؟

ألم تلمح الدول المتقدمة نفسها ـ كلما تطلب الأمر ـ بإجراءات الحماية الجمركية..، وباستخدام حصص الإنتاج والإستيراد..، وبالسعي لتخفيض العجز في الميزان التجاري..، وباللجوء إلى التكتلات الإقتصادية الإقليمية..، وبإصرارها على سياسات دعم الإنتاج في مجتمعاتها..، ألا يعتبر كل ذلك من الإجراءات المضادة للحرية الإقتصادية المطلوبة على الصعيد العالمي ولشرط

إطلاق المنافسة..؟؟

سؤال أخير يطرح نفسه أيضاً هنا ـ إضافة لما أشرنا إليه ـ يتلخص فيما إذا كانت إمكانات الدول النامية المتواضعة ـ في مجال الإنتاج المتطور تقنياً ـ تسمح بسلامة المنافسة الخارجية..؟؟

أم المطلوب من هذه المنافسة هو أن تبقى الدول النامية منتجة للمواد الأولية الرخيصة وأن تظل أسواقاً مفتوحة للمنتجات الغربية المتطورة والمتطورة الأسعار أيضاً..؟

لقد كان من الممكن تصور إحتمال الإفادة من مثل هذه المنافسة لو أبدت الدول المتقدمة نفسها إتجاهاً نحو تحقيق المنافسة والحرية الإقتصادية على الصعيد العالمي كاملة مشفوعة بالإتجاه نحو تعديل أو تكييف هياكلها الإقتصادية هي أيضاً على نحو يتيح إعمال مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النحو الذي حبا به الله هذا الكون عندما جعل مناطقه متباينة في الطبيعة والمناخ والموارد والقدرات...

لكنه لا يبدو ـ على المدى المنظور ـ أن سياسة الدول المتقدمة تأخذ في الإعتبار مثل هذا التكييف الإقتصادي المطلوب، أو أنها تبدي رغبة في الإتجاه نحوه لتحقيق شرط الحرية الإقتصادية والمنافسة الكاملة على الصعيد العالمي...

إن الدول المنتجة للنفط ـ على سبيل المثال ـ هي الدول الأكفأ إقتصادياً على إنشاء سلسلة من الصناعات النفطية المعروفة بالصناعات البتروكيماوية..، هذا ما يؤكده المنطق والحساب الإقتصادي السليم...

وهو منطق إستندت إليه ـ لا شك ـ دراسات الجدوى الباهظة التي قدمتها كبرى الشركات الغربية المتخصصة في هذا الشأن في تأييدها لقيام مثل هذه الصناعة في بعض الدول النفطية شرق الأوسطية. ولكن كيف إستقبلت الدول المتقدمة صادرات تلك المنتجات بعد اكتمال مشاريعها..؟

هل طبقت مبدأ حرية السوق وشرط المنافسة الخارجية كما هو مطلوب اليوم من الدول النامية مع الدعوة للتخصيص...؟؟

سؤال كلنا يعلم الإجابة عليه..، الأمر الذي يفترض معه أن نعي المطلوب

من الدعوة للإنفتاح الخارجي دون حدود تحت شعار سلامة البيئة التنافسية وحسن تخصيص وتوزيع الموارد واستخدامها.

تلك تساؤلات تحتاج إلى وقفة تأمل متأنية ربما لا تكون نتيجتها في صالح الدعوة للتخصيص المقترنة بشرط تحقيق المنافسة الكاملة، أي بما فيها المنافسة الخارجية التي تدعو إلى فتح أو إنفتاح الإقتصاد المحلي على الأسواق الخارجية على نحو كامل وبلا حدود...

إلا أنه قد يتم التلميح في الكثير من الأحيان إلى تلك النماذج الناجحة للتنمية في دول جنوب شرق آسيا المعروفة بنمور آسيا..، وكأنه يطلب من الدول النامية الأخرى أن تحذو حذو تلك الدول...

وقد لا يكون هناك ما يمنع من الإقتداء بتلك النمور..، إلا أن ذلك يقتضي دراسة أحوال التنمية فيها دراسة متأنية..، والبحث فيما إذا كان واقع تلك الدول يمثل تنمية حقيقية أم أنه نمو مرتبط بالتبعية للشركات متعددة الجنسية..، وباستخدام أسمائها ونفوذها في تصريف منتجاتها..

كما أنه ليس هناك أيضاً ما يمنع من دراسة النموذج الهندي للتنمية وهو نموذج لا يمثل نفس المستوى من الانفتاح والتبعية.

على كل حال، لم يثبت ـ حتى الآن ـ كما ترى بعض الآراء، أن الإتجاه نحو المنافسة الخارجية أدعى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية الحقيقية والمتوازنة..، بل الأرجح أن يؤدي الإنفتاح غير المنضبط على الأسواق العالمية إلى شكل من أشكال النمو المشوه الذي يعتبره (بتلهيم) تخلفاً في حد ذاته: حيث تنمو بعض القطاعات التي ترتبط بمصالح المستثمر أو الشريك الأجنبي على حساب قطاعات أخرى مما يفقد النمو صفة التنمية الحقيقية المتكاملة والمتوازنة..

لذلك فإنه يبدو من الضروري ـ منذ البداية ـ أن نقف حيال الدعوة إلى التخصيص وقفة مبدئية متأنية، بحيث نحدد من خلالها مفهوم وأهداف التخصيص الخاصة بنا وفق ما تمليه المصلحة القطرية والقومية في ظل الظروف الدولية السائدة والتي ربما لا يبدو معها أن الدعوة للتخصيص والإصلاح الإقتصادي ـ كما تصور لنا ـ خالصة القصد لتصحيح أوضاعنا الإقتصادية بما يعود بالنفع على

مجتمعاتنا بل ربما أخفت تلك الدعوة وراءها منافع عديدة للغير على حساب منافع أهل الدار. . . !!

من هذا المنطلق، ربما كان التصور المناسب للتخصيص، بشكل مبدئي وعام، هو ذلك الذي تركز فيه الجهود في أقطارنا العربية ذات القطاع العام الذي يمتاز حتى الآن بالسعة والسيادة نحو تحسين مناخ الإستقرار السياسي والإقتصادي إبتداء، وأن يتجه فيها التخصيص نحو هدف تهذيب القطاع العام من شطط النطاق بإعادة بعض منشآته التي لا ينسجم النشاط فيها أصلاً مع طبيعة الإدارة العامة. . ، والتي لا تتفق إدارتها من قبل الحكومة مع الضرورة أو الحاجة الإقتصادية. . ، إعادة مثل هذه المؤسسات إلى النشاط الخاص.

وأيضاً أن يقترن التخصيص الهادف إلى تهذيب شطط النطاق على لنحو المشار إليه بتهذيب شطط الأداء فيما سيبقى من مؤسسات عامة دون تخصيص وذلك بتوفير القدر المناسب من الحرية والمرونة لإداراته وتعريضها للمنافسة المحلية ما أمكن ذلك.

أو المنافسة على الصعيد العربي إن صح العزم على الإتجاه نحو الإصلاح والتكييف الإقتصادي بهدف تحقيق التنسيق والتكامل العربي الذي طال إنتظاره. مع ضرورة الحرص على إخضاع إدارات تلك المؤسسات العامة الباقية دون تخصيص للمساءلة المبنية على تقويم موضوعي وفعال للأداء. .

أما فيما يتعلق بالحرية الإقتصادية والمنافسة في جانبها المتعلق بالتبادل الخارجي، فإن هذا الجانب لا بد من تناوله بحرص كبير، فالدعوة للإنفتاح والحرية الإقتصادية قد لا تكون دعوة خالصة لصالح مجتمعاتنا. . ، لذلك لا بد من أن ينظر فيها وأن تدار بحكمة من واقع المصلحة الوطنية. . ، فالأمر أولاً وآخراً فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول يقوم على تلك المصلحة.

أهداف التخصيص

سنلاحظ من سياق ما قدمناه أن الهدف الأساسي للتخصيص هو رفع الكفاءة والإنتاجية في مؤسسات القطاع العام بعد تخصيصها. . .

وتؤكد الآراء التي تتناول موضوع التخصيص أنه ما لم يكن هناك كسب من حيث تطوير الأداء والكفاءة وتحسين معدلات الإنتاجية، فإن التخصيص لن يعني سوى مجرد نقل ملكية أو إدارة المؤسسات العامة دون أية آثار صافية على الثروة الوطنية. . .

ذلك أن رفع كفاءة المؤسسات المخصصة سيحسن الإنتاجية. . ، وإذا كانت الظروف الإقتصادية الأخرى مستقرة فإن الأسعار ستنخفض بعامل تحسن الإنتاجية وسيزداد الإنتاج ويتحسن الطلب على الأيدي العاملة وستبدأ معالم الصحة في الإقتصاد بالظهور. . .

ومع ذلك ـ فإن تلك الآراء تؤكد ـ على أنه قد تمتص دوامة الإقتصاد الكلي مكاسب تحسن الإنتاجية، لذلك فإنه من البديهي ألا ينظر إلى عملية التخصيص كحل لمختلف المشاكل الإقتصادية أو كعامل يساهم في تحسن الأوضاع المالية للحكومات. . .

فعملية التخصيص ليست بديلاً عن ترشيد الإنفاق العام. . . ، أو تحسين مستوى الأداء الضريبي. . . ، أو الحد من التوسع في الإقتراض عن طريق الزيادة في الإصدار النقدي. . . ، أو ترشيد سياسات الدعم. . الخ.

كما تؤكد الآراء أنه لا بد من أن يقترن هدف رفع الكفاءة الذي يؤدي إلى تحسين الإنتاجية والإنتاج بهدف تحسين آلية توزيع الموارد والسلع وفق متطلبات سوق سليمة. . .

وقد ألمحنا في الفقرة السابقة إلى أن تحسين آلية التوزيع لا تتم تلقائياً بالتخصيص نفسه، وإنما تتوقف بدرجة أكبر على هيكل السوق الذي تعمل فيه المؤسسات المخصصة. .

لذلك فقد تم التأكيد على أن التخصيص لا بد من أن يكون مصحوباً بزيادة تعرض المنشآت لضغوط المنافسة. . ، المحلية منها بشكل خاص. . ، كلما أمكن تحقيق مثل تلك المنافسة. . .

ولكن أليس للتخصيص أهدافاً أخرى أو آثاراً مشتقة من هدفه الأصلي المشار إليه. ؟

ألا ينجم عن التخصيص تخفيف أعباء الحكومات التي تتحمل نتائج الأداء الضعيف لمؤسسات القطاع العام. .؟ وأعباء الدعم الذي تتحمله الحكومات والذي يمثل ـ في العادة ـ نزيفاً مستمراً للإقتصاد الوطني. . .؟

تختلف ـ في الحقيقة ـ النظرة إلى الأهداف الأخرى للتخصيص وإلى آثاره المشتقة وبالذات ذلك الهدف أو الأثر المتعلق بالتخفيف من الأعباء الحكومية التي تبدو في الكثير من البلدان النامية مطلباً أو هدفاً ضرورياً وملحاً في ضوء ما تتحمله موازناتها ومواردها من ضغوط ونزيف مستمر.

فمن الباحثين من يرى أن هدف التخفيف من أعباء الحكومات يعتبر هدفاً مشتقاً من الهدف الأصلي الممثل: في تحسين آلية التوزيع في سوق سليمة الأداء تعكس الأسعار الحقيقية. .

وأن تحقيق هذه الأهداف الأصلية للتخصيص سيساهم في إصلاح بعض مظاهر الخلل في الهيكل الإقتصادي الكلي على نحو ينعكس بالتالي إيجاباً على موارد الحكومات ويخفف من أعبائها. . .

والبعض الآخر يرى أن مجرد عملية التخصيص بمعناها الضيق الذي يعني مجرد نقل ملكية أو إدارة بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، حتى وإن لم يقترن بإصلاح هيكل الأسعار، أو لم يرتبط بشرط المنافسة وسلامة السوق وتحسين آلية تخصيص وتوزيع الموارد والسلع فإنه يمكن أن يخفف من الأعباء الحكومية وذلك من خلال:

- الإيرادات التي يمكن أن تحصل عليها الحكومة نتيجة بيع المؤسسات العامة المزمع تخصيصها، والتي يمكن أن تحول إلى الإستثمار في مجالات مجدية أخرى كتطوير البنى الأساسية، والبحث العلمي والتدريب. . .

فعلى سبيل المثال، يقدر أنه في القطر المصري ـ يبلغ رأس المال المستثمر في القطاع العام (عدا مؤسسات النفط وشركة قناة السويس) حوالي ٨٤,٢ مليار جنيه مصري..

وبفرض أن القيمة السوقية للمؤسسات العامة المزمع تخصيصها تعادل قيمة رأس المال المستثمر فيها (على أساس أن الخاسر من تلك المؤسسات يكافىء الرابح منها)، وأنه سيتم تخصيص ١٠٪ فقط من تلك المؤسسات فإن ذلك سيعني تحقيق إيرادات للدولة مقدارها ٨,٤ مليار جنيه.

ـ زيادة الإيرادات الجارية للدولة كحصيلة الضرائب التي يمكن أن تحصلها عن أرباح المؤسسات بعد تخصيصها، أو كنصيب من تلك الأرباح في الشركات المختلطة أي المخصصة جزئياً...

ـ خفض النفقات الجارية للحكومات ممثلة في ما كانت تتحمله الدولة على شكل خسائر تحققها المؤسسات العامة الخاسرة..، أو كدعم مقدم لتلك المؤسسات أو من خلالها...

وإن كنا لا ننكر أن مجرد عملية التخصيص بمعناها الضيق وإن لم تقترن بإعادة تنظيم الإقتصاد الكلي وضمان آلية سوق سليمة قد يحقق بعض الموارد والوفورات الآنية للحكومات..، إلا أن التركيز على هذا الهدف.، والإنطلاق منه منفرداً في عملية التخصيص قد يفشل عملية التخصيص على الأمد الطويل لفقدانها منطلقاتها السليمة...

لذلك فإن عملية التخصيص لا بد من أن تقترن بتوفير العوامل والمنطلقات التي تضمن إستمرارها تحقيقاً لأهدافها الأساسية في رفع مستوى الأداء وتحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية والتي لا يمكن أن تتحقق ـ بإجماع الآراء تقريباً ـ إلا من خلال التوجه نحو إصلاح الإقتصاد الكلي وتحريره...

ومن هنا نستطيع أن نقدر مدى صعوبة التعميم في طرح عملية التخصيص وتصور أساليبها...، وذلك لاعتقادنا بأن تلك العملية مرهونة ـ في ضوء الأهداف التي ألمحنا إليها ـ بالظروف القائمة في كل مجتمع على حدة خاصة عندما يتباين حجم القطاع العام بين مجتمع وآخر على النحو الذي كنا قد أشرنا إليه في الفصول السابقة.

مزايا التخصيص ومحاذيره

ربما كان من المناسب أن نستكمل هذا الفصل بالإشارة إلى ما يمكن ان نتصوره كمزايا لعملية التخصيص وما يمكن أن نتوقعه كمحاذير تترتب عليه.، ومن ذلك:

المزايا

تحسين الأداء والإنتاجية

يعتبر تحسين الأداء والإنتاجية للمؤسسات بعد تخصيصها وذلك بتعريضها للمنافسة والبعد بإدارتها عن قيود التدخل الحكومي من أهم أهداف التخصيص. كما أن هدف تحسين توزيع وتخصيص الموارد والسلع المترتب على سلامة السوق والمنافسة فيها تعتبر أيضاً من الأهداف الأساسية المشتقة من هدف تحسين الأداء والإنتاجية... بحيث سيشمل هذا التحسين جوانب الإنتاج والتوزيع.

تهذيب الشطط في القطاع العام

تخليص القطاع العام من الشطط الذي آل إليه هذا القطاع سواء من حيث نطاقه بعد أن إمتد نطاق القطاع العام إلى أبعد من الحدود التي تمثل الحاجة الإقتصادية الطبيعية لهذا القطاع، وهو امتداد لم يكن لينسجم مع طبيعة أو بيئة القطاع العام أصلاً..

ومن حيث الشطط في الأداء بحيث يتناول التخصيص إصلاح عيوب الإدارة

والأداء فيما سيبقى من مؤسسات القطاع العام دون تخصيص وذلك بمنحها الحرية والمرونة اللازمة وإخضاعها لمساءلة فعالة مبنية على تقويم موضوعي لأدائها.

التخفيف من أعباء الحكومات

وذلك سواء من حيث الإيرادات التي يمكن أن تحصل عليها الحكومة كثمن للمؤسسات المزمع تخصيصها أو حصص للأرباح في المؤسسات المخصصة جزئياً..، أو على شكل ضرائب على أرباح المؤسسات المخصصة..

أو من حيث تخلصها من أعباء الأداء الضعيف والخسائر التي تحققها بعض المؤسسات العامة..، أو تكاليف الدعم المقدم لتلك المؤسسات أو من خلالها..، وذلك على النحو الذي ألمحنا إليه في المبحث السابق.

تحقيق مزايا الإدارة الخاصة

وبشكل عام، تحقيق معظم المزايا التي يتصور تحقيقها في ظل الإدارة الخاصة ومن ذلك على سبيل المثال:

- الحد من التدخل في إتخاذ القرارات في إدارة المؤسسة بعد التخصيص.
- تقاضي العمال والموظفين أجوراً أعدل وأكثر إرتباطاً بالإنتاج وبالجهد المبذول مما يعتبر من عوامل رفع مستوى الإنتاجية والشعور بالمساواة وتشجيع التطوير والإبداع.
- الإرتباط بعوامل السوق التجاري والمالي بدلاً من العمل في ظل قيد الموازنة الهين..، وتحميل الحكومة نتائج الأداء الضعيف...
- إحلال إشراف ورقابة المساهمين ذوي المصلحة الذاتية محل إشراف ورقابة موظفين بيروقراطيين لا مصلحة مباشرة لهم.

تلك هي أهم المزايا التي لخصناها هنا دفعاً للتكرار بعد أن كنا قد ألمحنا سابقاً إلى أهداف التخصيص وأهم غاياته التي يمكن أن تعتبر في نفس الوقت من مزاياه.

محاذير أو مخاطر التخصيص

أما المخاطر أو المحاذير التي قد تنجم عن عملية التخصيص أو التي تترتب على سوء التخطيط أو التنفيذ لهذه العملية أو عدم إكتمالها أو إنحرافها فيمكن أن نتصور منها ـ على سبيل المثال ـ ما يلي:

ـ أنه إذا لم يقترن التخصيص بإصلاح تشريعي وإداري واقتصادي..، وإذا لم تتجه النية بإخلاص وثبات نحو مثل هذا الإصلاح فإن التخصيص قد لا يحقق أهدافه..

بل قد يؤدي التخصيص في مثل هذه الأحوال إلى نتائج عكسية أو إلى نكسات إقتصادية ربما فاقت سلبياتها سلبيات القطاع العام.

ـ إن عمليات بيع ونقل الملكية يجب أن تتم بوعي كامل وبأسلوب إداري سليم يضمن سلامة تلك العمليات وبعدها عن الفساد...

فقد أظهرت بعض عمليات التخصيص، في بعض الدول النامية الإفريقية، أنها لم تنج من ظاهرة الفساد الإداري حينما تم تخصيص بعض المؤسسات العامة لصالح بعض الفئات بعد تقدير ثمن بيعها بأقل من قيمها الحقيقية..، كما إستمر بعض تلك المؤسسات المخصصة متمتعاً بامتياز إحتكاري... أو استمر بعضها بتلقي الدعم من الحكومة...!!

وواضح أن مثل هذا التخصيص سيأتي بعيداً عن أهدافه تماماً ويصبح وسيلة لنفع فئات معينة من المجتمع على حساب باقي الفئات وعلى حساب الإقتصاد الوطني.

ـ إن تخصيص بعض المؤسسات العامة ذات الإحتكار الطبيعي، مع استمرارها في وضعها الإحتكاري، قد يؤدي إلى الإضرار بمصالح جمهور مستهلكي السلع

والخدمات المنتجة من قبل تلك المؤسسات على شكل رفع أسعار تلك السلع والخدمات المنتجة.

لذلك فإن تخصيص مثل هذه المؤسسات يأتي ـ عادة ـ في مرحلة متأخرة على سلم أولوية التخصيص كما سوف يشار في الفصول القادمة.

إلا أنه إضافة للأولوية المتأخرة، فإنه من الضروري، إذا ما تم تخصيص مثل هذه المؤسسات، من أن يقترن التخصيص بتحديد معدل أعلى للعائد الذي سيسمح لهذه المؤسسات بتحقيقه..، أو الأفضل من ذلك تحديد الحد الأقصى للسعر الذي يمكن ان تقدم فيه منتجاتها أو خدماتها للجمهور..، مع الإسترشاد في ذلك ببعض مؤشرات الأسعار القياسية على النحو المعروف..

إن مثل هذا الإجراء يعتبر ضرورياً في مثل هذه المؤسسات ذات المركز الإحتكاري وذلك تجنباً لنوازع رفع الأسعار بهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح..

- إذا لم يقترن التخصيص باستمرار إضطلاع الحكومة بالإستثمار الإجتماعي فإن التخصيص قد يؤدي إلى إغفال المصالح العامة الإقتصادية والإجتماعية على الصعيد الوطني: فالبحث العلمي، والتطوير، ونقل التقنية..، والتدريب..، وتطوير بعض المناطق، أو الإهتمام ببعض القطاعات والأنشطة، كل ذلك يقتضي إستمرار الجهود الحكومية إلى جانب جهود القطاع الخاص.

- لا بد من ملاحظة أنه لم يثبت حتى الآن، كما تشير التجارب السابقة في التخصيص، تحسن الكفاءة نتيجة نقل الملكية فقط..، بل جاءت الكفاءة نتيجة التعرض لعوامل المنافسة والسوق والبعد بالمؤسسات العامة عن التدخل الحكومي...

حيث يبدو أن بعض المؤسسات العامة قد تحسنت إنتاجيتها لمجرد إخضاعها لعوامل السوق وتحرير إدارتها من القيود الحكومية...

لذلك فإن هناك خطورة من تركيز الإتجاه نحو بيع المؤسسات العامة تحت إلحاح ضغوط توفير الموارد للموازنة أو التخفيف من أعباء الدين الخارجي..،

واعتبار ذلك هدفاً تقف عنده عملية التخصيص...، الأمر الذي يبعد التخصيص ـ كما سبقت الإشارة ـ عن تحقيق أهدافه الأساسية.

ـ يشير البعض إلى أن التوسع في عمليات التخصيص في مجتمعات تفتقر إلى الكوادر الإدارية الوطنية الكفؤة التي تستطيع إدارة المؤسسات المخصصة، كما هو الحال في بعض المجتمعات النفطية الحديثة، فإن مثل ذلك التوسع قد يؤدي إلى زيادة الإستعانة بالإدارة الأجنبية.

إلا أن هذا المحذور يبقى في نطاقه الضيق لسببين:

السبب الأول:

هو أن القطاع العام في هذه المجتمعات ليس من السعة بحيث يتم فيها تخصيص واسع لا يمكن إستيعابه بالكوادر القائمة.

والسبب الثاني:

أن الكوادر العاملة في المؤسسات العامة المخصصة يمكن أن تستمر في إدارة المؤسسات بعد التخصيص..

ومع ذلك فإن الأمر ـ بعد التخصيص مرتبط بنظرة القطاع الخاص الذي آلت إليه المؤسسات المخصصة، وقد يتجه هذا القطاع فعلاً نحو التوسع في استخدام الإدارة والعمالة الأجنبية..

لذلك قد يكون من المناسب في مثل هذه الحالات أن تقترن عمليات التخصص بتشريع أو تنظيم مناسب يحد من ذلك الإحتمال، إحتمال التوسع في الإعتماد على العمالة الأجنبية في المؤسسات العامة المزمع تخصيصها.

أو أن يتم تشجيع القطاع الخاص على إستخدام العمالة المحلية المتوفرة وخاصة المواطنة منها.